يكون من قبل الجنس المطلق ، ولذلك لم يكن هذا التبكيت داخلاً في مواضع الجنس المطلقة ، كما يقول ثاوفرسطس ، ويعذل ارسطو في تكريره مواضع الجنس ها هنا .

والموضع الثالث هو الآ[١٢] يأتي في الحدّ بجنس الشيء المناسب الذاتي ، وهذا الشيء انما يبحث عنه من امر الجنس من المواضع التي سلفت في البحث عن الجنس ؛ لكن[١٣] هذا البحث عنه كأنه خاص بهذا الموضع ، فان التبكيت بأنه ليس بمناسب غير التبكيت بأنه ليس بجنس .

— ٦ —

[مواضع اخرى مأخوذة من الفصول]

واما المواضع المأخوذة من الفصول فاسطقساتها ثلاثة :

احدها ان يكون الفصل محمولاً من طريق اي شيء .

والثاني ان يكون الفصل له مقابل واحد او اكثر من مقابل واحد بها ينقسم الجنس قسمة اولى ، بمنزلة ما يقسم الحيوان بالمشاء والطائر والسابح ، ويكون كل واحد منها[١] اذا قرن بالجنس احدث نوعًا ما[٢] . ومن شرط المقابل للفصل الآ[٣] يكون مقابلاً على جهة السلب المطلق ، وذلك ان السلب اذا اضيف الى الجنس لم يحدث نوعًا ما الاّ ان يكون السلب قوته قوة العدم .

والثالث الآ[٤] يكون الفصل مما بالعرض ، مثل من يحدّ الفرس بأنه الحيوان الحربي .

فهذه الثلاثة المواضع اذا تؤمل امرها وجدت سائر المواضع التي ذكرها في الفصل راجعة اليها .

فمنها موضع اول ان يكون اخذ النوع على انه فصل ، بمنزلة من يحدّ[٥] التعيير والطنز بأنه شتم باستخفاف ، وذلك ان الاستخفاف نوع من انواع الشتم .

ومنها موضع ثانٍ ان يكون اخذ الجنس على انه فصل ، مثل من يحدّ الصوت بأنه هواء مع فرع . فان الفرع جنس[٦] الصوت . وخطأ هذا الموضع والموضع الذي قبله بأن الفصل لم يحمل فيهما من طريق اي شيء هو .

ومنها موضع ثالث وهو ان يكون الفصل يحمل على الجنس . وخطأ هذا الموضع هو ان الجنس يحمل على اكثر مما يحمل عليه الفصل ، فلم يحمل الفصل ها هنا اذن[٧] من طريق ايّ شيء هو .

ومنها موضع رابع وهو ان ننظر ان كان الجنس يحمل على الفصل فليس هو فصلاً لأن الجنس انما يحمل على الذي تحمل[٨] عليه الفصول وهو النوع . مثال ذلك ان الحيوان يحمل على الانسان والثور وسائر الحيوانات . وليس يحمل على فصولها اذا دل عليها باسم غير مشتق . فانه ليس يصدق ان يقال[٩] : المنطق حيوان ، فانه لو كان الحي يحمل على كل واحد من الفصول لقد كانت الانواع انفسها تحمل على الانواع انفسها ، او كانت حيوانات اخر غير الحيوانات التي ينقسم اليها الحيوان تحمل على انواع الحيوان اذ كان الجنس انما يحمل على الانواع .

ومنها موضع خامس وهو ان يكون النوع او شيء مما تحت النوع يحمل على الفصل ، لان الفصل : اما ان يحمل على اكثر مما يحمل على[١٠] النوع ، واما ان يكون مساويًا له ؛ فان كان اعم لم يحمل عليه ، وان كان مساويًا لزم ان يكون الفصل نوعًا . والفساد الداخل في هذا الموضع هو ان الفصل اخذ مما بالعرض .

ومنها موضع سادس الآ[١١] يكون الفصل خارج الجنس ، ومعنى ذلك ان يكون فصلاً لجنس آخر مباين بالكلية للجنس الذي اخذ فصلاً له . وذلك بأن يكون الجنسان اللذان وجد الفصل لهما لا يترقيان الى مقولة واحدة بعينها ، فانه ليس يمتنع ان يكون فصل واحد لجنسين لا يحوي احدهما الآخر ولكن[١٢] يترقيان الى جنس واحد ، بمنزلة ذي الرجلين الذي هو فصل للمشاء والطائر وهما جنسان ليس يحوي احدهما الآخر لكن[١٣] كلاهما تحت جنس واحد وهو الحيوان .

ومنها موضع سابع وهو ان يكون وفيّ فصل الجوهر مما يقال في موضوع وهو العرض ،